

الجزء الأول

د. موسى أبو مزروق

مَشْوَارُ حَيَاةٍ

ذِكْرِيَّاتُ اللّجُوءِ وَالغُرْبَةِ وَسَنَوَاتُ النُّضَالِ

إعداد : شاكِر الجوهري



الفصل الثاني عشر

ملف التسليم الإسرائيلي

ملف التسليم الإسرائيلي

إحالة أبو مرزوق إلى محكمة جنوب نيويورك للنظر في طلب التسليم الإسرائيلي لم توقف جهود محامييه ستانلي كوهين ومارك هوت أمام محكمة دائرة الهجرة بهدف إخلاء سبيله وترحيله إلى خارج الولايات المتحدة. ورداً على العرض الذي تقدم به المحاميان في 2 آب/ أغسطس أمام محكمة دائرة الهجرة، ردت سوزان مجريجور، المدعية العامة لدائرة الهجرة، على العرض الذي يقضي بترحيل أبو مرزوق مقابل تنازله عن حقه في الإقامة بالرفض. مبررة ذلك في مذكرة جوابية في 1995/8/11، وحملت كذلك اسم مايكل لنديمان Michael Lindemann المدعي العام الرئيسي لدائرة الهجرة في واشنطن، بثلاث نقاط:

1. عدم وجود نصوص محددة لإظهار التبريرات في المحاكم الاستثنائية مثل حالة الطرد.
2. طلب صاحب القضية إبعاده من الولايات المتحدة ما يزال مبكراً.
3. لقد أعطى صاحب القضية الإنذار المناسب في هذه المرحلة من المحاكمة الاستثنائية.

وكان الهدف من هذا الرد المماثلة وكسب الوقت. وفي هذا الإطار تم كذلك وقف عملية التقاضي أمام محكمة دائرة الهجرة إلى حين انتهاء محكمة جنوب نيويورك من النظر في طلب التسليم الإسرائيلي، وهو الأمر الذي قد يستغرق سنوات يقضيها أبو مرزوق في سجن التوقيف، قبل أن تستأنف محكمة دائرة الهجرة النظر في الاتهامات غير المحددة التي وُجّهت إليه، وغير القابلة للإثبات... حالها حال الاتهامات التي بموجبها قدم طلب التسليم الإسرائيلي...

مُحاميا أبو مرزوق لم يسلماً بذلك. ولذلك فقد قدما في 1995/8/20 بمذكرة إلى محكمة دائرة الهجرة التي كانت قد قررت إغلاق ملف القضية المرفوعة أمامها بشكل مؤقت.

أعاد المحاميان في مذكرتهما إلى الأذهان أن أبو مرزوق كان قد تقدم في 1995/7/31 من خلال محاميه بطلب إلى المحكمة كي تأمر دائرة الهجرة بتقديم

مبررات محددة بالتهم والبيّنات التي اعتمدت عليها في عدم السماح له بدخول الولايات المتحدة، واكتفت بالإشارة إلى احتمال مشاركته في أعمال "إرهابية"، وأنه قد يشارك في أعمال "إرهابية" بعد دخوله الولايات المتحدة، وقد اعتمد أبو مرزوق في مطالبته تلك بالمحاكمة عن طريق الإجراءات الملائمة، الطريقة المتبعة لمحاكمة المقيمين والتي تعطيه حق الإنذار المسبق.

دائرة الهجرة كانت قد شخّصت في ردها، عن طريق الخطأ، أن الطلب المقدم هو طلب كشفي يتطلب الكشف عن أحداث وتواريخ ووقائع محددة قام بها. وبناءً على ذلك أفادت بأنها ليست لديها سلطة تخوّلها بذلك في المحاكمات "الاستثنائية"، مثل المحاكمات التي تجري لإبعاد "المواطنين القانونيين"، بسبب مخالفات شروط الإقامة التي تختلف عن محاكمات الإبعاد والطرده.

وعلى ذلك، فقد ردّ محامياً أبو مرزوق بمذكرة وضّح فيها الخطأ الذي وقعت فيه دائرة الهجرة، وأكد عدم صحة ادّعاءات الدائرة. وطالبا المحكمة برفض ادّعاءات الدائرة، وأعادا الطلب من المحكمة بأمر الدائرة بتقديم المبررات والبيّنات التي اعتمدت عليها في ادّعاءها ضدّ أبو مرزوق.

وفي 1995/8/23، تقدم المحاميان بمذكرة أخرى إلى محكمة دائرة الهجرة، طعنا فيها بقرارها وقف إجراءات التقاضي في القضية المقامة أمامها إلى حين تبّت محكمة جنوب نيويورك في طلب التسليم الإسرائيلي.¹

في البداية أعادت المذكرة إلى الأذهان أنه في 1995/7/27 أصدرت دائرة الهجرة مذكرة اتهام بحق أبو مرزوق،² جاء فيها أنه أجنبي حائز على إقامة قانونية، ربما يكون قد شارك في أعمال "إرهابية"، وربما يشارك في مثل هذه الأعمال في المستقبل داخل الولايات المتحدة. وأن الدائرة طلبت في 1995/8/8 من المحكمة التوقّف عن

¹ Applicant's Reply to: Service's Motion to Hold Exclusion Proceedings in Abeyance Pending Extradition Proceedings, In the Matter of: Mousa Mohamed Abu Marzook Applicant, In Exclusion Proceedings, by Stanley Cohen and Marc Van Der Hout, New York, 23/8/1995.

² Notice, Applicant for Admission Detained Hearing Before Immigration Judge, from US Dept. of Justice, to Abu Marzook, 27/7/1995.

محاكمته أمام المحاكم الاستثنائية للإبعاد؛ لأن هذا النوع من المحاكم يعقّد ويعرقل إجراءات التسليم التي بدأت في ذلك اليوم.

وعدت المذكرة طلب الدائرة مخادعاً وتنقصه الدقة، كما أنه يتناقض مع المحاكمات السابقة والمماثلة. نافياً أن يكون قد حدث في السابق مثل هذا الادعاء، بل على العكس فقد أوردت المذكرة سوابق عن محاكمات كانت تجري أمام المحاكم الاستثنائية للإبعاد ومحاكمات تسليم في وقت واحد.

وقالت إنه تحقيقاً للعدالة يجب أن تستمر المحاكمة الاستثنائية بدون التأخير أو التأجيل الذي تطالب به الدائرة. وختمت المذكرة بالالتماس من المحكمة إسقاط ادعاء الدائرة في هذا الخصوص، والشروع في عقد جلسة لمحكمة دائرة الهجرة لمواصلة النظر في قضية الإبعاد المقامة أمامها بحق أبو مرزوق، كما جرت العادة، ودون اللجوء إلى احتمال الاحتجاز لمدة طويلة. غير أن المحكمة لم تستجب لذلك.

قبل أن يحين موعد الجلسة المقبلة للمحكمة الذي كان قد تقرر في 1995/10/17، حدثت ثلاثة تطورات:

1. تحويل ملف القضية من عند القاضي ثيودور كاتز إلى القاضي العنصري كيفن دوفي Kevin Duffy.
2. وصول ملف التسليم الإسرائيلي، والذي يقع في قرابة الألف صفحة.
3. تدهور صحة أبو مرزوق.

وقد قرر القاضي دوفي عقد الجلسة قبل ستة أيام من موعدها المقرر أصلاً؛ تعجلاً منه للبحث في طلب التسليم الإسرائيلي. كان ذلك صباح يوم الأربعاء في 1995/10/11. غير أنه اضطر إلى رفع الجلسة بعد عشرين دقيقة فقط من بدئها بطلب من المحامي كوهين؛ لتأمين معاينة طبية لأبو مرزوق المصاب بمرض السكري، والذي ترفض إدارة السجن أن توفر له الطعام الخاص الذي يتناوله المصابون بهذا المرض مما أدى إلى فقدانه 13.5 كغ من وزنه. وبدأ في جلسة المحكمة نحيلاً جداً مقارنة بما كان عليه في الجلسات السابقة.

وإلى ذلك، فقد طلب كوهين من القاضي أن يتنحى عن النظر في هذه القضية، كي تتوفر لأبو مرزوق الفرصة للمثول أمام قاضٍ لم تتشكّل لديه استنتاجات مسبقة بشأن قضايا تتعلق بأمور سياسية في الشرق الأوسط. ذلك أن القاضي دوفي سبق له النظر في قضيتين من ثلاث قضايا تتعلق بنسف مركز التجارة العالمي في نيويورك الذي اتّهم إسلاميون أصوليون بتنفيذه.

لكن القاضي رفض التنحي عن القضية، وأصر على مواصلة النظر فيها. كما أنه كان قد أصر في تلك الجلسة على رفض فكّ القيد الحديدي عن يديّ أبو مرزوق، وجعله يمثل أمامه بلباس السجن خلافاً لما كان يحدث عندما كان يمثل أمام القاضي كاتز، الذي كان يسمح بفك القيود عن يديه ويوافق على أن يرتدي ملابسه العادية، وهذا ما كان يحدث أيضاً أمام محكمة دائرة الهجرة... بل وتعمّد الحرس أن يقوموا في تلك الجلسة بدفع أبو مرزوق بعنف ظاهر.

لذلك، ولأن دوفي المشهود له بعنصريته سبق له أن استنكر قيام محامٍ يهودي بالدفاع عن إياد إسماعيل نجم، الشاب الأردني الذي حوكم في قضية انفجار مركز التجارة العالمي باعتباره مسلماً، فقد عدّت حركة حماس أن تعيينه لمواصلة النظر في قضية أبو مرزوق مؤشّر على سوء النوايا الأمريكية تجاه قضية رئيس المكتب السياسي للحركة، الأمر الذي يثير القلق بشأن وجود اتجاه لاتخاذ قرار بتسليمه لـ"إسرائيل"، أو إطالة أمد القضية لسنوات طويلة... خصوصاً وأن دوفي هو الذي سبق أن أصدر حكماً بحبس الشيخ الضرير عمر عبد الرحمن، مفتي حركة الجهاد الإسلامي في مصر لمدة 240 عاماً بعد أن جرّمه في قضية مركز التجارة العالمي.

وتحسباً لذلك، أصدرت حركة حماس بياناً قبيل بدء هذه الجلسة حذرت فيه الولايات المتحدة من عواقب وخيمة ستترتب على المُضيّ قدماً في الاستجابة للمطالب الإسرائيلية، وطالبت الإدارة الأمريكية بالإفراج عن أبو مرزوق. وأصدرت الحركة تصريحاً صحفياً يوم انعقاد الجلسة أشارت فيه إلى معاناة أبو مرزوق من "ظروف صحية سيئة بسبب عدم توفير العلاج اللازم والرعاية الطبية الملائمة لمرض السكري الذي يعاني منه، مما أدى إلى نقصان وزنه بشكل

كبير". وعبرت "عن بالغ استيائها لتعمد إدارة السجن التأخر في توفير الفحوصات والعلاج والأدوية اللازمة للدكتور أبو مرزوق، وعدم توفيرها للوجبات الخاصة بمرض السكري". وحملت الإدارة الأمريكية "كامل المسؤولية عن حياته وما يمكن أن يصيبه جرّاء استمرار اعتقاله التعسفي".

وفي أعقاب ذلك، وافق القاضي على انتداب طبيب من قبّل أبو مرزوق، وطبيب آخر من قبّل إدارة السجن، لتقييم الحالة المرضية واقتراح العلاج اللازم.

وكانت الحركة قد أوفدت إلى نيويورك أحد أبرز المحامين المختصين وهو د. أنيس قاسم الذي عاد إلى الأردن بانطباعات غير مشجعة، مبدياً اعتقاده في أن الوقت أصبح متأخراً بالنسبة للقضية، وذلك في أعقاب تسلّم الإدارة الأمريكية ملف طلب التسليم الإسرائيلي الضخم قبل موعده في 1995/10/10.³

النحول الشديد الذي بدا على أبو مرزوق في جلسة المحكمة يوم 1995/10/11، لم يكن مفاجئاً بالنسبة لمحامييه الذي كان قد وجّه مذكرة بهذا الخصوص إلى القاضي ثيودور كاتز قبل أن تُحال القضية إلى القاضي دوفي.

قال كوهين في مذكرته:

أكتب لأعبر عن قلقي البالغ بخصوص الوضع الصحي لموكلي بعد فشل محاولات متعددة لحل الإشكال الذي يهدد بالتطور إلى أزمة رغم النقاشات المباشرة التي أجريناها مع إدارة السجن، موكلي يُحبس في زنزانه حوالي 23 ساعة في اليوم. وهو يعاني من مرض سكري حاد منذ 1990م.

منذ إيقاف موكلي في 7/25 وقراءة السكري ترتفع عنده باستمرار لعدم مراعاة إدارة السجن شروط التغذية اللازمة في حالته... وساء الأمر إلى درجة أنهم توقفوا عن فحص السكري عنده يومياً.

لقد اضطر موكلي للصيام يومياً لمدة أسبوعين لمحاولة السيطرة على ارتفاع السكر في الدم... ولكن طبيعة الغذاء لآ زالت تساهم في رفع القراءة إلى مستويات

³ انظر: تقرير الدكتور أنيس فوزي قاسم حول رحلته إلى نيويورك لدراسة قضية الدكتور موسى أبو مرزوق، 1995/10/1. (انظر وثيقة رقم 5، ص 475)

خطيرة تصل وتتجاوز 300 في حالات كثيرة. وأصبح يخشى الخطر على صحته والآثار الجانبية للارتفاع الكبير في السكر (الدوخة، خدر الأطراف، تراجع القدرة على التركيز، تراجع قوة البصر...).

الجانب الآخر المهم هو أن هذا الوضع الصحي المتردي أصبح يؤثر على قدرة موكلي على تقديم المساعدة والتعاون المطلوبين لمهامه لتحضير الرد على القضية المعقدة والشائكة التي يُحاكم بناءً عليها... الأمر الذي يخالف حقّه الدستوري في تقديم أفضل دفاع ممكن.

نطلب من المحكمة التدخل في الموضوع بقوة... وإلا سنضطر للمطالبة بجلسة خاصة لهذا الموضوع ونطالب بفحص شامل من قبل أطباء يعينهم الدفاع... وقد أحال القاضي الأمر إلى إدارة السجن وطالبها بالرد قبل 1995/10/5، وجاء ردّ طبيب السجن في شهادة قانونية موثقة 1995/10/5، وفيه العديد من المغالطات.

فبعد أن تحدث عن وظيفته ومؤهلاته... الخ، قال إنه قابل أبو مرزوق مرة واحدة منذ اعتقاله، وأن الطبيب الآخر قابله 4 مرات... وقابله مساعدو الأطباء 61 مرة، ثم هوّن من مرض السكري الذي يعاني منه موسى، وأنه لا يمثل خطراً على الحياة، وأنه يمكن السيطرة عليه بالدواء والتغذية المناسبة. وقال إن الدواء الذي يأخذه موسى نوع متوفر في أوروبا ولا يوجد في أمريكا... وأنه يوجد نوع شبيه له في أمريكا وصفوه له. فوافق موسى في البداية ثم تراجع وقال إنه يفضل دواءه الأصلي. ولما لم يكن متوفراً بدأ يأخذ إبر الأنسولين لفترة أقل من شهر بقليل، ولكنه عاد وقال إنه سيعود للدواء الآخر (حبوب الفم)؛ لأن الأنسولين يسبب له الدوخة. وأضاف أن قراءة حدود الـ 200 تعتبر مقبولة في حالة مثل حالة موسى، وأن وصول القراءة إلى 300 أحياناً لا يسبب الخطر إذا تمّت السيطرة عليها وتمّ تخفيضها. ولكنه أقرّ أن القراءة المفضلة هي بين 120-160. وقال إنه يتم فحص السكري يومياً تقريباً ما عدا الفترة 15-9/26. وقد تجاوزت القراءة الـ 300 في عشر مرات فقط، ولكن مرة واحدة فقط منذ 9/26 وهي قراءة 10/3.

وأدرج كوهين مُلحقاً في رسالته بقراءات السكري فيه 53 قراءة للفترة بين 1995/10/4-7/28، يلاحظ من بينها: 10 قراءات فوق 300، و27 قراءة فوق 250، و42 قراءة فوق 200.

كان عدد القراءات في المجال الذي اعترف بأنه أفضل (120-160) قراءتان فقط لا غير. غير أن مغالطات طبيب السجن لم تغيّر شيئاً من المخاطر الصحية الحقيقية التي باتت تهدد حياة أبو مرزوق. ففي يوم الأربعاء الموافق 1995/10/25، أصيب بحالة غيبوبة وهو داخل زنزانته في السجن، مما استدعى نقله إلى عيادة السجن، حيث أُجريت له الإسعافات الأولية. وبادر محمد نزال، عضو المكتب السياسي للحركة وممثلها في الأردن، إلى تحميل الإدارة الأمريكية مسؤولية الحفاظ على حياة أبو مرزوق. وقال إن قراءة السكر ارتفعت فوق درجة 300، وسببت له حالة الإغماء التي عزاها إلى نوعية وجبات الطعام التي تقدم له، والتي لا تتناسب مع مرضى السكر. واتهم إدارة السجن برفض تغيير وجبات الطعام لتتلاءم مع احتياجاته. وقال إن إصرار إدارة السجن على عدم تغيير وجبات الطعام يأتي بسبب ضغوط سياسية تُمارَس عليها من جهات عليا؛ لإطالة مدة اعتقال د. أبو مرزوق من خلال تأجيل المحاكمة، وطالب الإدارة الأمريكية بالسماح لفريق طبي دولي بمعاينة صحة د. موسى للتأكد من سلامة وضعه الصحي. وأكد نزال مجدداً على ضرورة إفراج السلطات الأمريكية عنه (الشرق الأوسط، 1995/10/7).

وبعث المكتب الإعلامي في الحركة بمذكرتين إلى منظمة العفو الدولية (أمнести) وAmnesty، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في 1995/10/28، شرح فيهما تطورات الحالة الصحية لأبو مرزوق وأكد أن صحته تتعرض لتدهور خطير. وبعد أن أوضح طبيعة ممارسات إدارة السجن، أكد أنها تتنافى تماماً مع ما نصّت عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمعاملة الأسرى والمعتقلين، ويتناقض مع كل القيم الإنسانية، وينتهك على نحو متعمّد وخطير مبادئ حقوق الإنسان. وقال "إننا في حركة حماس نناشدكم التدخل بشكل جديّ وعاجل لأجل ضمان رعاية صحية وطبية أفضل للدكتور أبو مرزوق".

وفي اليوم السابق، كان المكتب الإعلامي للحركة قد بعث برسائل ذات نصّ موحد إلى عدد كبير من الشخصيات الأمريكية؛ بينهم أعضاء في الكونجرس، وشخصيات سياسية، وأعضاء فاعلين في حقل الدفاع عن حقوق الإنسان، جاء فيها بعد شرح الحالة الصحية للدكتور أبو مرزوق وملابسات اعتقاله:

ومع اقتراب موعد المحاكمة وتقدم "إسرائيل" بلائحة اتهام تفصيلية بحق د. موسى، فإننا نطالبكم بالتدخل شخصياً وبذل كل ما في وسعكم من أجل الضغط على الإدارة الأميركية لثنيها عن الاستجابة للطلب الإسرائيلي، لا سيما وأن د. أبو مرزوق لم يرتكب أي أعمال معادية للولايات المتحدة الأميركية. وأن حركة حماس، التي يتزعم د. أبو مرزوق رئاسة مكتبها السياسي، لم تدخل في صراع مع الولايات المتحدة، ولم تمارس أي أعمال عداوية تجاه الشعب الأميركي، وحصرت كفاحها المشروع ضد الاحتلال الصهيوني.

إننا نؤكد لكم أن أي مساعٍ ستبذلونها لدى الإدارة الأميركية ستساعد في منع وقوع الظلم بالشعب الفلسطيني الذي يحمل في ذاكرته الماضية والحالية صوراً مؤسفة لانحياز الإدارات الأميركية المتعاقبة ضد نضاله وكفاحه للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي.

إنه لا يغيب عنكم ما يمكن أن يترتب على إقدام الإدارة الأميركية على خطوة تسليم د. أبو مرزوق للسلطات الصهيونية من آثار سلبية، وما يمكن أن تثيره من مشاعر الغضب والسخط لدى الشعب الفلسطيني وشعوب الأمة العربية والإسلامية، وكافة محبي الحرية ومناصري حركات التحرر الوطني في العالم.

ما حرك هذه الجهود والاتصالات من جديد هو ملف طلب التسليم الإسرائيلي، والانطباعات غير المتفائلة التي عاد بها المحامي أنيس قاسم من نيويورك. ومكمن عدم التفاؤل هذا، ليس قوة الدلائل والبيّنات التي احتواها الملف، وإنما ضخامته والحاجة إلى جلسات تستمر على مدى سنوات قبل البت في محتوياتها التي أجمع القانونيون على تفاهتها.

فقد جاء الملف الإسرائيلي خالياً من أي أدلة مادية تثبت اشتراك أبو مرزوق في التخطيط للأعمال العسكرية التي قامت بها حماس على مدى السنين الماضية ضد أهداف إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد ركز الملف على دور أبو مرزوق كرئيس للمكتب السياسي للحركة، وتحميل هذا المكتب المسؤولية عن الأعمال التي قامت بها حماس ضد أهداف إسرائيلية داخل وخارج الأراضي المحتلة. ويستند الطلب الإسرائيلي إلى اتفاقية تسليم المتهمين الموقعة بين "إسرائيل" والولايات المتحدة في 1962/12/10. وتضمن الطلب الإسرائيلي، خلافاً للعادة، عدداً من الصور لقتلى إسرائيليين لقوا مصرعهم في هجمات حماس دون ربطها بشخص د. موسى أبو مرزوق، بالإضافة إلى بعض كتابات الحائط باللغة العربية، ومنها لافتة تقول "بذكرى انطلاقة حماس الرابعة: حماس تعلن مسؤوليتها عن قتل أبناء الخنازير".

ويتضمن الطلب كذلك اتهامات بالقتل، ومحاولة للقتل، في الأعمال العسكرية التي قامت بها حماس. وهي كما تعددها المذكرة: العمل العسكري الذي أودى بسائح كندي على أحد شواطئ تل أبيب في 1990/7/28، ومقتل ثلاثة عمال إسرائيليين في تل أبيب في 1990/12/14، ومقتل إسرائيلي في غزة في أول كانون الثاني/يناير 1991، ومقتل إسرائيلي آخر في بيت لحم في 1992/5/17، ومقتل إسرائيليين في غزة في 1992/6/25، بالإضافة إلى أعمال مشابهة في سنتي 1993 و1994. والاتهام المحدد الموجه إلى أبو مرزوق في كل هذه القضايا، هو أنه بوصفه كان زعيماً سياسياً للحركة، ساعد وشجّع ودفع أعضاء من الحركة للقيام بهذه الأعمال.

وبالنظر إلى الملف الإسرائيلي الذي أُعد في أعقاب اعتقال أبو مرزوق في نيويورك، تبين أن أول أمر توقيف إسرائيلي بحقه صدر بعد اعتقاله وليس قبل ذلك.

وبالنظر في عريضة الدعوى الإسرائيلية التي تتضمن 22 بنداً، يتضح أنها تستند في كل اتهاماتها للدكتور موسى أبو مرزوق على أقوال محمد صلاح، واعترافات سجناء آخرين خلال التحقيقات الإسرائيلية؛ مثل: سيد أبو مسامح، وباسم موسى، وأبو سمرة، ومكاملة هاتفية مسجلة مع عادل عوض الله، أحد القادة

العسكريين لحركة حماس. والاعترافات التي أدلى بها صلاح تحت وطأة التعذيب والتهديد به، لا تتضمن—في الحقيقة—ما يربط د. موسى أبو مرزوق بشكل مباشر بأي من الأعمال العسكرية لحماس التي تشير إليها المذكرة الإسرائيلية، واقتصرت الإشارة المحدودة إليه في هذه الاعترافات على اهتمامه بتوفير الرعاية الإنسانية لأسر ضحايا الاحتلال الإسرائيلي من المبعدين الفلسطينيين في مخيم مرج الزهور، والإضافة الجديدة، وربما الوحيدة التي تضمنتها المذكرة، تمثلت في خطاب غريب مكتوب باللغة العربية، وموجه من شخص يُدعى أبو الوليد إلى شخص آخر يُدعى أبو عمر يطلب منه توفير بعض الأموال لشراء أسلحة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ولم تحدّد المذكرة الإسرائيلية من هو أبو عمر ومن هو أبو الوليد.

ولعل الموضوع الذي استحوذ على اهتمام أكبر من جانب الإسرائيليين، وحاولوا التركيز عليه في تحقيقاتهم مع محمد صلاح، هو جثة الجندي الإسرائيلي إيلان سعدون التي كانت "إسرائيل" تبحث عنها منذ ست سنوات، وتحاول الوصول إلى مكانها بأي ثمن، إلى حدّ تكهّن البعض بأن يكون إصرار "إسرائيل" على تسليم د. موسى أبو مرزوق من قبيل جهودها في الضغط على قيادات حماس للعثور على هذه الجثة، التي كانت تنظر حكومة رابين إليها على أنها ورقة مهمة في حملتها الانتخابية القادمة. وقد حمل جهاز الأمن الإسرائيلي المحامية ليا تسمل Leah Tsemel عرضاً يقضي بإطلاق سراح أبو مرزوق مقابل تسليم حركة حماس لجثة سعدون. وتولت حماس التعامل مع هذا العرض بعد أن نأى أبو مرزوق بنفسه عن البحث في مثل هذه العروض.

وهنا عرض أكثر تفصيلاً لمحتويات ملف الاتهام الإسرائيلي:

يبلغ عدد الصفحات نحو 950 صفحة ما بين شهادات، ولوائح اتهام، وصور، ونسخ من الوثائق باللغتين العبرية والإنجليزية وأحياناً بالعربية، إضافة إلى تفرغ تسجيلات تحقيق وشهادات متهمين مفصلة، إضافة إلى عرض تفصيلي لمشاهد أبرز العمليات العسكرية الانتحارية الأخيرة. ويُقسّم ملف الاتهام إلى ثلاثة أجزاء، وفيما يلي عرض لكل جزء وأرقام الصفحات التي يغطيها:

ملف الاتهام

الجزء الأول (الصفحات 1-287)

الرقم	الموضوع	الصفحات
1	شهادات استلام الأوراق وتصديق ما جاء فيها من المحامين والقضاة والسفارة الأمريكية في "إسرائيل"	11-1
2	نصّ معاهدة تبادل المجرمين بين أمريكا و"إسرائيل"	21-12 24-22
3	نصّ طلب التسليم (نحو 10 صفحات)، وفيه ملخص التّهم وأدلتها... وفيه المطالبة بتسليم د. موسى ليُحاكَم في "إسرائيل" على التهم التالية: القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، ومحاولة القتل، والتسبب في القتل (الخطأ)، والإيذاء مع النية والقصد، والإيذاء والجرح، والتآمر لارتكاب جرائم	34-25
4	الأساس القانوني الذي بُنيَ على أساسه طلب التسليم (نحو 12 صفحة)	46-34
5	مرفقات (وتمثل الجزء الأكبر من الملف):	
1.	نصّ مذكرة القبض الأولى في آب/ أغسطس 95	51-47
2.	نصّ مذكرة القبض الثانية في أيلول/ سبتمبر 95	56-52
3.	شهادة مريم جولان (قتل سائح كندي على شاطئ غزة 90/7/28، وقتل 3 إسرائيليين طعنًا في مصنع ألنيوم 90/12/14، وتفجير باص في تل أبيب - صلاح نزال صوي - 94/10/19). ويتبعها صور الجرحى والقتلى - شريط فيديو	68-57
4.	شهادة أمير سليمان (عملية عباس الجوهرى في القدس 94/10/9)	95-89
5.	شهادة إسحق بار (عملية الخضيرة 94/4/13)	100-96
6.	شهادة أمي فايما (عملية اختطاف باص ايجد 93/7/1)	106-101

الصفحات	الموضوع	الرقم
113-107	شهادة جورج كريكوريان (عملية العفولة 94/4/6)	.7
116-114 إنجليزي 132-117 عبري 150-147 152-150 155-152 158-155 133-117 عبري 146-134 إنجليزي ناقص 192-186 إنجليزي	شهادة إبراهيم بلرزيلي قتل مقاول في غزة آذار/ مارس 1988 قتل إسرائيلي في كفار داروم 1992/1/1 قتل إسرائيلي في سيارته ببيت لاهيا 1992/5/14 مقتل إسرائيليين في مصنع تعبئة 1992/6/27 إفادات سفيان أبو سمرة 1991	.8
173-165 عبري 186-174 إنجليزي	إفادات سيد أبو مسامح 1991	
246-215 إنجليزي 214-193 عبري	إفادات باسم موسى 1993	
164-158 إنجليزي	تركيبة حماس من إفادات سفيان أبو سمرة، وأبو مسامح، وباسم موسى	
262-249 270-263	دراستان تحليليتان للجنرال يعقوب أميدرور: "رئيس قسم التحليل والمعلومات في استخبارات الجيش الإسرائيلي": أ. حماس: التركيبة الهيكلية وآلية اتخاذ القرار ب. حماس: موسى أبو مرزوق - أبو عمر	.9
287-271	شهادة (نداف) - اسم مستعار - عميل أجهزة المخابرات الإسرائيلية. وهو المحقق الرئيسي الذي حقق مع محمد صلاح (أبو أحمد). وتتضمن ملخصاً لإفادات وتقارير محمد صلاح	.10



ملف الاتهام الجزء الثاني (الصفحات 288-584)

أ		تتمة المرفق رقم 10 إفادات أبي أحمد الأولى والثانية 288-290 أوراق رسمية عبري وإنجليزي
301-291	نداف 1 عبري	
311-302	نداف 1 إنجليزي 93/1/27	
318-312	نداف 2 عبري	
329-319	نداف 2 إنجليزي 93/1/30	
339-330	نداف 3 عبري 93/2/21	
349-340	نداف 3 إنجليزي	
ب		تقرير بالعربي بخط يد أبي أحمد - كتبه للعصافير، ترجمة بالإنجليزي
409-350	نداف 4 عربي	
473-410	نداف 4 إنجليزي	
ج		تفريغ كاسيتات التحقيق مع أبي أحمد بعد التقرير: الكاسيت 2,1 (إنجليزي)
584-474	نداف 5, 6 - إنجليزي 1993/2/21	

ملف الاتهام الجزء الثالث (الصفحات 585-948)

د		تتمة المرفق رقم 10/أوراق مصورة
587-585	تتمة تفريغ الكاسيتات: 3، 4، 5 (إنجليزي) نداف 7	
790-588	نداف 9 (إنجليزي)	
794-791	نصّ المقابلة التلفزيونية لموسى مع تلفزيون المنار بعد عملية القدس (عباس الجوهرى) 1994/10/9	هـ
800-795	شهادة (أيال) اسم مستعار من الجيش الإسرائيلي مسؤول عن جمع المعلومات عن حماس (شهادة حول إجراءات تسجيل أشرطة فيديو وترجمتها)	و

	شهادة جيئول نيئوني	11
	التحقيقات مع صالح العاروري وموسى دودين	
836-831	إنجليزي	
846-837	عبري	
	شهادة افرعيم رابين التحقيقات المالية - دراسة محاسبية	12
	إنجليزي	
	ملاحق - عدد 10	
	أخرى	
	شهادة (أبو حامد) - اسم مستعار - عميل المخابرات الإسرائيلي عن اعتقال 3 نشطاء من حماس، واكتشاف عشرة أكياس بلاستيكية مليئة بالوثائق (أرشيف)	
830-823	رسالة باسم موسى (أبو الوليد) إلى أبي عمر (عربي وإنجليزي)	14
822-820	شهادة ماثير نجار بخصوص إفادة وائل بنات	15
819-815	شهادة كرواني موندر عن اعتقال 3 نشطاء من حماس (عادل تنويرا، وزكي ماضي، وأسامة قاضي)، واكتشاف عشرة أكياس بلاستيكية مليئة بالوثائق (أرشيف)	16
809-801 عربي	مقابلات د. موسى مع: فلسطين المسلمة، والسفير، والعهد، والديار	17
814-810 إنجليزي	شهادات حولها من بيغال شيفي	
923-909 إنجليزي 930-924 عبري	إفادات صالح العاروري وموسى دردين	18
	شهادة جوزيف هامل - أف بي أي مختص بالتحقيق في شؤون الإرهاب، حقق معه في مطار نيويورك، وتهدف الشهادة لإثبات عدم صحة أقوال د. موسى وإخفائه معلومات عمدا	*



أما هم مضامين الملف فهي:

- أ. نصّ معاهدة تسليم المجرمين بين البلدين (قانوني).
- ب. نصّ طلب التسليم الإسرائيلي (قانوني).
- ج. الأساس القانوني لطلب التسليم (قانوني).
- د. شهادات محققين إسرائيليين حول العمليات العسكرية (فني + قانوني).
- هـ. إفادة محمد صلاح (نداف)، وتقرير خط يده، والتحقيق معه (فني + قانوني).
- و. وثائق تحويلات مالية (فني + قانوني).
- ز. اعترافات باسم موسى، ومحمد صلاح، وأبو سمرة، على دور د. موسى في سنة 1989 (فني + قانوني).
- ح. دلالات موقع د. موسى في الحركة، واستدلالات على دوره في توجيه الكتاب (سياسي).

عن هذا الملف صرّح المحامي كوهين، قائلاً: ”إن الوثائق الإسرائيلية تشكل قراءة لافتة وحزينة، لكنها لا تتضمن شيئاً يدعم الاتهامات الإسرائيلية، التي تفيد أن أبو مرزوق مسؤول عن مقتل أكثر من مائة شخص“ (الرأي، 1995/10/8).

ورأى كوهين أن المذكرة التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية ضعيفة جداً، وليس فيها ما يشير إلى علاقة مباشرة أو غير مباشرة للدكتور موسى بالتفجيرات المنسوبة إليه، وكل ما هو موجود أن د. موسى هو أحد النشطاء السياسيين، الأمر الذي لا يعدّ جريمة في أمريكا.

وقال مُعلّقاً على الإفادات المنسوبة إلى كل من سيد أبو مسامح، وسفيان أبو سمرة، وعماد الفالوجي، والتي قالوا فيها إنهم اعترفوا على د. موسى أبو مرزوق فقط لكي يقطعوا حبال التحقيق، ويخففوا الضغط عنه: إنه يحتاج لأوراق موثقة من الأشخاص السابقين أعلاه، تثبت أن إداناتهم كانت تحت التعذيب، إلا أنه أضاف أن المشكلة في هذه القضية أنها ليست محاكمة تقليدية، بحيث إن الذي يُعتدُّ به هو الحقائق فقط، إذ يكفي ”إسرائيل“ لتدعم طلب التسليم أن تعطي مؤشرات مشابهة، ولكن بالتأكيد فإن الإفادات من الممكن أن تُحدث شكاً لدى المحكمة في المزاعم المنسوبة إلى د. أبو مرزوق.

وفي حينه تلقّت حركة حماس تقريراً من أحد الذين كانوا يتابعون قضية أبو مرزوق داخل الولايات المتحدة تحت عنوان ”رؤية عامة حول لائحة الاتهام الموجهة ضدّ د. موسى أبو مرزوق“، جاء فيه:

من خلال الاطلاع والقراءة الأولى لأوراق ملف الاتهام وطلب التسليم يتضح ما يلي:

أولاً: يتركز الاتهام الموجه للدكتور أبو مرزوق على ما يلي:

1. إن د. موسى أبو مرزوق في موقع رقم (1) في حركة حماس، وموقعه مخوّل بالإشراف والتوجيه وإصدار الأوامر لكل أعمال حماس، بما فيها الأعمال العسكرية (”الإرهابية“، خصوصاً ضدّ المدنيين)، وذلك في مجال التحريض، والتمويل، والتدبير، والتشجيع على ارتكاب هذه الأعمال، ويساوي بين ذلك وبين ارتكابها.

ويأتي ربط د. موسى أبو مرزوق بهذه العمليات وبالجهاز الذي يقف خلفها من خلال:

أ. الاعترافات الشخصية على حوادث ولقاءات تمّت وتوجيهات تمّ تلقيها من قبّل أناس رهن الاعتقال، ولهم علاقات معينة بحركة حماس وبموسى أبو مرزوق (مثل اعترافات أبي أحمد).

ب. التحويلات المالية المثبتة بالوثائق الرسمية من قبّله لهؤلاء الأشخاص أو لغيرهم وبمبالغ كبيرة، والتركيز على طلبه أن يكون جزء من هذه الأموال لصالح تمويل العمليات العسكرية.

ج. قيام موسى أبو مرزوق بتعيين مسؤولين في الأجهزة العسكرية، والإعلامية، والسياسية، والانتفاضية لحركة حماس، والاتفاق معهم على سياسات وأعمال محددة (خلال زيارته عام 1989 لقطاع غزة).

2. قيام حركة حماس بأعمال ”إرهابية“ خصوصاً ضدّ المدنيين في إسرائيل والأراضي المحتلة:



أ. يفصل [ملف الاتهام] هذه الأعمال بشكل كامل، ولا يستطيع ربط تنفيذها أو أحداثها بالدكتور بأي شكل حتى من خلال الاعترافات من قِبَل المعتقلين.
ب. يعمل [ملف الاتهام] جاهداً على إبراز استهدافها للمدنيين من جهة، ولإبراز نتائجها "الإرهابية" من جهة أخرى.

ثانياً: يستند طلب التسليم الإسرائيلي أساساً إلى:

1. نصوص المعاهدة بين إسرائيل والولايات المتحدة، والتي تم توقيعها في 1962/12/10، وسرت بعد إقرارها من المؤسسات الدستورية في 1963/12/5، حيث وُقِّعت من قِبَل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون Lyndon Johnson.
2. تُعدّ المادة 2 "Article 2" في المعاهدة أساس عملية التسليم في بنودها 1، و2، و3، و25، و27، والمتعلقة بالقتل والجرح والإضرار بالأشخاص والممتلكات.
وبما أن عقوبة كل واحدة من هذه الجرائم أكثر من ثلاث سنوات، يكون طلب التسليم مستحقاً حيث تتراوح مدة العقوبة التي توجب التسليم، بين ثلاث سنوات إلى المؤبد.

3. إن كل الأعمال المنسوبة إليه تمت بعد توليه رئاسة المكتب السياسي عام 1989... حسبما ورد في طلب التسليم والأساس القانوني الذي تُبنى عليه.

4. ويؤكد الطلب في المادة D-20 على أنه كان على علم وموافقة، بل وطلب قتل المدنيين، كجزء من عمليات حركة حماس المسلحة ضدّ أهداف إسرائيلية.

5. شهادات المحققين الإسرائيليين الذين حققوا مع معتقلين يُعتقد بأنهم من حركة حماس وعلى علاقة أو ارتباط بتوجيهات د. موسى، أفضوا بمعلومات تفصيلية تؤكد الاتهام الإسرائيلي بالإشراف، والتوجيه، وإصدار الأوامر، والتمويل من قِبَله لهذه العمليات.

(هناك تفصيل واسع من قِبَل لائحة الاتهام، لكنه قابل للطعن إجمالاً وتفصيلاً في أكثر من موقع)، ومثال على ذلك:

أ. ما يتعلق خصوصاً بتأكيد المحققين بأنه: تمّ تنبيه المتهم أن من حقه الصمت، وأن أي كلام سيقوله يمكن أن يُستخدم ضده، وأنه أفضى بهذه المعلومات بإرادته الشخصية ودون ضغط أو إكراه أو تعذيب.

- ب. التوقيع على الاعترافات المُصاغة باللغة العبرية (بالرغم من ترجمتها له)....!
- ج. ثبوت قيام أفراد بأعمال من تلقاء أنفسهم أو بسبب بيانات صادرة عن حماس تشجع على ذلك، دون الاستدلال على دور قيادة حماس المزعوم المرتبط بالمكتب السياسي أو بأبو مرزوق شخصياً.

Musa Abu Marzuq: A Life Journey

Memoirs of Seeking Refuge, Emigration and the Years of Struggle

هذا الكتاب

أن تولد لاجئاً، وأن تعيش مناضلاً، وأن يضعك الله سبحانه في مشهد الصدارة لقيادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فهذه ملحمة ومشوار حياة فيه الكثير من التحديات، ويتطلب من القائد حكمة بالغة وصبراً جميلاً، للحفاظ على توازن المسيرة وتحقيق الأهداف.

في هذا الكتاب، استعراض لصفحات النشأة في المخيم، ثم سنوات الدراسة والعمل داخل الوطن وخارجه.

بلا شك، كانت المحطة الأهم في هذه السردية، هي سنوات العمل، ثم الاعتقال في أمريكا، على خلفية قيادة المكتب السياسي لحركة حماس.

عامان كان فيهما الكثير من الأحداث والمعاناة والفرص لإبراز القضية الفلسطينية، وتجسيد خطاب حماس السياسي كأحد أهم معادلات الصراع مع الاحتلال، وفضح جرائمه التي كانت أمريكا—بانحيازها لـ"إسرائيل"—تعمل على تعطيلها، وإفشال أي جهد دولي أو إنساني لنصرة الفلسطينيين وقضيتهم.

هذا الكتاب يعرض الجزء الأول من الرواية، والتي ستكتمل تفاصيلها فيما هو قادم من أجزاء أخرى إن شاء الله.

ISBN 978-9953-572-82-6



9 789953 572826



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

